

المشكلة الاقتصادية في النظام الاقتصادي الإسلامي (Islamic)

حقيقة المشكلة الاقتصادية في النظام الاقتصادي الإسلامي.

طرق معالجة المشكلة الاقتصادية في النظام الاقتصادي الإسلامي
(Islamic) .

obeikandi.com

المشكلة الاقتصادية فى النظام الاقتصادى الإسلامى

■ حقيقة المشكلة الاقتصادية فى النظام الاقتصادى الإسلامى:

درج الاقتصاديون على تسمية ندرة الموارد الاقتصادية ولانهائية الرغبات الإنسانية بالمشكلة الاقتصادية ، ولا يعنى ذلك أن الموارد عموماً وبخاصة الاقتصادية منها قليلة ولكنها غير مهيأة بصورة مباشرة للاستخدام بدون تكاليف ملموسة .

وفى هذا يستخدم الأفراد هذه الموارد لإشباع حاجاتهم التى تعتمد على الرغبات الإنسانية التى يطلق عليها أنها غير محدودة ، فالإنسان يسعى دائماً إلى الاستزادة لما زين له من الشهوات ولو كان لبن آدم واد من ذهب لتتمنى ان يكون له وادبان وعلى هذا الاساس فإن أى مجتمع لا يكون يسيراً عليه أن يحقق رغبات جميع الموارد ، ومن ثم عليه ان يضع سلماً لأوليات سواء كان مستوى المجتمع ككل أو مستوى الأفراد فيه .

ورغم ذلك فإن بعض كتاب الاقتصاد الإسلامى ينفون وجود المشكلة الاقتصادية بهذا المفهوم فى الإسلام كالدكتور محمد شوقى الفتجورى، حيث قال أن سبب المشكلة الاقتصادية هو القصور فى استغلال الموارد الطبيعية قلة هذه الموارد .

كما قال الدكتور محمد باقر الصدر أن سبب المشكلة الاقتصادية ظلم الإنسان فى حياته العملية وكفر أنه بالنعمة الإلهية ، ويستشهدون فى ذلك بعدد من الآيات مثل قوله تعالى: ﴿وَأَتَكُمْ مِّنْ كُلِّ مَآ سَأَلْتُمُوهُ وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ﴾ (سورة إبراهيم : الآية ٣٤)

وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُمْ مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَهَرَ وَبَاطِنًا وَمِنَ النَّاسِ مَن يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُّنِيرٍ﴾ (سورة لقمان : الآية ٢٠)

والواقع أن المشكلة الاقتصادية من حيث ندرة الموارد ولا محدودية الرغبات وصف ملائم يقبله العقل ولا ينافي النقل للأسباب التالية:

١- أن الآليات السالفة الإشارة إليها والتي تشير إلى الوفرة وليس الندرة، آيات تنصرف إلى الكون ككل، ولأن الفرد محكوم بزمان محدد يعيشه، وعمر محدود فإن مشكلة ندرة الوقت لا تستخدم هذه الموارد حتى ولو كانت متوافرة.

ويكفي أن ثمة آيات أخرى تشير إلى أصناف العالم بندرة الموارد مثل قوله تعالى: ﴿وَلَوْ بَسَطَ اللَّهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَغَوْا فِي الْأَرْضِ وَلَكِن يُنَزِّلُ بِقَدَرٍ مَّا يَشَاءُ إِنَّهُ بِعِبَادِهِ خَبِيرٌ بَصِيرٌ﴾ (سورة الشورى : الآية ٢٧)

وقوله تعالى: ﴿مِّن شَيْءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنَزِّلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ﴾ (سورة الحجر : الآية ٢١)

وقوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ (سورة القمر : الآية ٤٩)

٢- إن إقرار الندرة (Scarcity) للموارد من جانب الاقتصاد الإسلامي على أساس مفهوم خاص اقتضته حكمة الله تعالى إذ لو كان بالإمكان لكل فرد ان يشبع حاجاته حسيما يريد لما كانت هناك حاجة للعمل وبذلك الجهد ، وفضلاً عن ذلك فإن الابتعاد عن التبذير والإسراف مطلوب شرعاً حتى ولو كان المسلم يتوضأ من نهر جار فعليه ان يقصد رغم ذلك في استخدام الماء .

إن افتراض وجود الندرة النسبية للموارد يؤدي إلى الاستخدام الرشيد لها والغنسان في حياته اليومية يمارس قدراته اعتماداً على هذه المحددية للحفز على الجهد والعمل وتعمير الأرض.

٣- يؤيد العقل ترجيح صحة فرضية ندرة الموارد فضلاً عن تأييد النقل له كما سبقت الإشارة، فعلى مستوى الفرد قلما تتوافر الموارد التي تحقق كل رغباته حتى ولو كانت أغنى الأغنياء ، أما المجتمعات فإنها تعاني بدورها من عدم كفاية الموارد ، وم ثم أضحت التنمية الاقتصادية ضمن التحديات التي تواجه كل المجتمعات وعلى وجه الخصوص المجتمعات المتخلفة .

وإن مفهوم الإسلام للحاجات الإنسانية فمع أنها تتفق في مفهومها مع أنها شعور بالحرمان يدفع الفرد إلى إزالة هذا الإحساس، إلا أن الإسلام له وجهة نظر أخرى في الحاجات ووسائل إشباعها وبقيدتها بإطار شرعي، ولم يقف الإسلام موقف الحياة من الحاجات المتعددة بل نظم للناس أمور دينهم ودنياهم وأذن بين الجوانب المادية والروحية في حياة البشر .

وقسم الإسلام الحاجات إلى ثلاثة مستويات مرتبة تصاعدياً وهي الضروريات والحاجيات والتحسينات .

■ طرق معالجة المشكلة الاقتصادية في النظام الاقتصادي الإسلامي :

● الفرع الأول: دور الزكاة في حل المشكلة الاقتصادية:

الزكاة ركن من أركان الإسلام الخمس ، وقد فرضت على المسلمين في السنة الثانية للهجرة وقد ورد ثبوتها من الأدلة الشرعية الموجودة في القرآن والسنة النبوية كقوله تعالى :

﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [سورة البقرة : آية ١١٠]

ولقد كانت الزكاة إحدى أدوات السياسة المالية العامة للدولة ومن أهم الأدوات التي تساهم بشكل فعلى ف حل المشكلة الاقتصادية التي قد تواجه أبناء المجتمع المسلم لتمييزها عن غيرها من موارد بيت مال المسلمين كالخراج والجزبة والعشور وخمس الغنائم وغيرها من الموارد ، بحيث تم تحديد الأوجه التي يتم إنفاق الزكاة المتحصلة فى بيت المال الخاص بالزكاة ، فى ما حدده القرآن من المصارف الثمانية ن والتي أوردها القرآن الكريم فى قوله تعالى:

﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمَلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةُ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَرَمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ (التوبة : ٦٠) .

تزهر لنا هذه الآية الكريمة أن هناك ثمانى شرائح من الأفراد الذين توزع عليهم الزكاة هؤلاء يمثلون قطاعاً كبيراً من أفراد المجتمع يكسب الزكاة اهمية اقتصادية تتمثل فى حل الكثير من المشكلات الاجتماعية التي قد توجد فى المجتمع

أولاً : دور الزكاة فى حل مشكلة الفقر :

عرض الإسلام لمشكلة الفقر قبل أن تنتصر هذه المشكلة لتصبح الشغل الشاغل للدولة المختلفة عموماً،ومن هنا اعتبر الإسلام المال زينة الحياة الدنيا، فقال تعالى :

﴿الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَالْبَاقِيَةُ الصَّلَاحُ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرُ أَمَلًا﴾ (الكهف : ٤٦) .

هذا وينظر الإسلام للفقير على انه خطر على العقيدة وعلى الأخلاق ، وخطر على سلامة التفكير وخطر على الأسرة وعلى المجتمع ، فضلاً عن ذلك فغنه يعتبر بلا يستعاذ بالله من شره ، وقد قرن الرسول صلى الله عليه وسلم الفقر فى تعوزه بالكفر وهو شر ما يستعاذ به ن دلالة على خطره ن فالفقير قد يجر على الكفر ن لأنه قد يحمل على حسد الأغنياء والحسد يأكل الحسنات وقد يدفع على التذلل ونعدم الرضا بالقضاء والسخط على كل شئ، ويهدف الاسلام من محاربة الفقر تحريم الإنسان من برائه بحيث يتهياً له مستوى من المعيشة يليق بكرامة الإنسان وهو كرمه الله.

ولخطورة الفقر استعاذ منه الرسول صلى الله عليه وسلم وهذا دليل على أن الاسلام يعتبر الفقر مشكلةى عمل على وضع الحل المناسب له فى حالة وجوده لأن الاسلام يسعى إلى أن يحيا حياة طيبة.

ولقد وضع الإسلام عملية لعلاج مشكلة الفقر فى حالة حدوثه فى المجتمع ومن أبرز هذه الوسائل وأكثرها أهمية كانت الزكاة حقاً من الحقوق التى تجب فيمن ملك النصاب تؤخذ منهم لترد على الفقراء والمحتاجين لتساهم فى قضاء حاجاتهم وسد عوزهم وتعمل على تحقيق التوازن بين أفراد المجتمع.

وأن الزكاة فى حقيقة الأمر عملت على مشكلة الفقر وأجنتت جذوره من المجتمع من خلال المصارف التى حددها القرآن الكريم والتى وضعت مقاييس ومعايير دقيقة على إشباع حاجة المحتاجين ممن توزع عليهم من الفقراء، والمحتاجين والمساكين وفى تحرير الرقاب من تلعبودية وأصحاب الديون "الغارمين" وابن السبيل، وفى سبيل الله.

- ويميز الدكتور الزرقا بين نوعين من الفقراء:

١- من يستطيعون الكسب ولكنهم يفتقرون إلى الأسباب التي تجعلهم قادرين عليه كلافتقار إلى أدوات الصناعة أو رأس المال الذي يدبرون به تجارتهم فيعطى هؤلاء من بيت مال الزكاة ما يمكنهم من الاعتماد على ما يقومون به من صناعة أو تجارة أو زراعة وعدم الاحتياج إلى الأخذ من الزكاة مرة أخرى بل قد يعمل على المساهمة في دفع الزكاة في حالة تحسن أحوالهم وازدهار حرفهم ووصولها حد النصاب والذي يؤدي إلى دفعهم للزكاة نتيجة ملكهم أحد نصابها من عوائد أعمارهم.

٢- العاجزون عن الكسب هؤلاء يعطون كفاية نفقاتهم الاستهلاكية بحيث يكون العجز ناتجاً عن كبر السن أو اليتامى والعجز الناتج عن الأمراض والعاهات البدنية فيكون نصيبهم من أموال الزكاة بدل اتجاههم نحو سؤال واستعطاف الناس، وبهذا يستطيع الفقير المشاركة في الحياة والقيام بواجباته اتجاه خالقة سبحانه وتعالى بالعبادة دون أن يكون معرضاً للإهانة أو سؤال الناس حتى المن عليه. ثانياً : دور الزكاة في حل مشكلة البطالة :

البطالة مشكلة اقتصادية وهي ذات أبعاد إنسانية واجتماعية على المجتمعات بحيث يؤدي إلى حدوث العديد من الأخطار المختلفة على الأفراد والمجتمع على حد سواء وتظهر البطالة في الاقتصاد عند حدوث انخفاض في مستوى التشغيل عن مستوى الطاقة الكاملة للتشغيل فيكون الاقتصاد في هذه الحالة وعند حدوثها في مستوى البطالة عندما لا يستطيع الوصول إلى الحد الأقصى للإنتاج ضمن كمية ونوعية الموارد المتاحة والمستوى الفنى المستخدم .

- ويكون أثر الزكاة على التشغيل بالطرق المباشرة من جوانب متعددة

من أهمها:

١- إعطاء الفرد القادر على العمل (Labour) ولا يجده من بيت مال الزكاة ما

يمكنه من القيام بالأعمال إذا كان من أصحاب الحرف أو المهارات كالأدوات اللازمة لقيام بإتمام أعماله كأدوات الزراعة ويمكن القول على تدريب الفرد على العمل ليعود قادراً على إعالة نفسه وعياله ، وقد خصص سهم للفقراء وآخر للمساكين في أموال الزكاة يستخدم للمساهمة في تغطية ما يحتاجه هؤلاء والعمل على الحد من البطالة .

٢- يحتاج جمع الزكاة إلى وجود أفراد قائمين عليها على تحصيلها من دافعيها والقيام بالتصرف بشؤونها وفق الأسس الشرعية وقد حدد لهم الإسلام نصيباً فيها يكون أجراً لهم نتيجة استخدامهم عليها وهو ما يسمى العاملين عليها مما يؤدي إلى زيادة الطلب على العمال المتخصصين .

٣- خصصت من أموال الزكاة جزء ينفق في سبيل الله يكون غنفاقه في الدفاع عن بلاد المسلمين كبناء الحصون وعمارة المساجد وتجهيز الجيوش وشراء المعدات لهم وهذه الأموال المنفقة من بيت مال الزكاة تؤدي على زيادة الطلب على العمل للعمارة والبناء وصناعة الأسلحة وهو ما يؤدي على تخفيف نسبة البطالة أيضاً .

● الفرع الثاني: دور الدولة في حل المشكلة الاقتصادية

اعتبر الإسلام أن الدولة مؤسسة ذات كبرى لتنظيم حياة المجتمع المسلم وتكون غايتها غقامة العدل بين الناس ونشر الدعوة الإسلامية والتي ارسل الرسل عليهم الصلاة والسلام من أجلها كما ورد في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ (سورة الحديد : الآية ٢٥)

ولذلك كانت للدولة دور فاعل في الحياة الاقتصادية حيث اجازت الشريعة الإسلامية للدولة ان تتدخل في الشؤون الاقتصادية واعتبرت أن التدخل إلى جانب الحرية الاقتصادية يعد ان أصلاً اقتصادياً يكون هذا التدخل مرتبطاً وثيقاً بالوازع الديني لدى الأفراد في المجتمع المسلم ، وليس للدولة ان تتدخل طالما أن الممارسات الاقتصادية تسير وفقاص للأسس الشرعية الصحيحة والتي لا تخرج في مجملها عن دائرة الحلال والحرام والتدخل قد يكون واجباً في بعض الأحيان في دفع الظلم عن الناس وتحقيق المصالح العامة والدولة في السوق الإسلامية لابد لها لها من مبررات تؤدي بها على التدخل في النشاطات الاقتصادية ومن أهم هذه المبررات ما يلي :

١- تحقيق المقاصد الشرعية :

وهذه المقاصد تتعلق بحماية الحقوق الفردية والمصالح الاجتماعية والمبادئ الأخلاقية بحيث تصرفات الأفراد منسجمة مع مقاصد الشريعة وهذه المقاصد تقسم إلى ثلاثة أقسام هي الضروريات ، والحاجيات ، والتحسينات .

٢- حماية المصالح الاجتماعية :

حيث أجازت الشريعة الإسلامية انتزاع الملكية بشكل جبرى لتحقيق مصلحة عام إذا كان الهدف تحقيق المصلحة العامة .

تدعيم المبادئ الأخلاقية ك والتي لا تختلف عن المقاصد الشريعة وقد حرص الغسلام فى رعايته لهذه المبادئ على تحريم كل الأفعال التى تلحق الإضرار أو تهدف إليها حتى لو كانت هذه الأفعال من المباحث وأوجب الإسلام للدولة ان تتدخل للدولة لحفظ هذه المبادئ الأخلاقية وتطبيقها .

➤ أولاً: دور الدولة فى توفير الحاجات الأساسية للأفراد والمجتمع :

تعتبر الدولة فى نظر الإسلام مسئولة عن تحقيق العدالة الاجتماعية، فالدولة مسئولة عن توفير الغذاء الكافى والملبس الذى هو ضرورى لحياة الإنسان قال ﷺ: " مثل المؤمنين فى توادهم وتراحمهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداع له سائر الأعضاء بالسهر والحمى " .

وقد فرض الإسلام العمل على ضمان توفير المعيشة لأفراد المجتمع المسلم وبشكل متكامل بحيث تقوم بهذه المهمة على مرحلتين :

○ **المرحلة الاولى :** تهئى الدولة للفرد وسائل العمل ، وفرصة المساهمة فى النشاطات الاقتصادية المنتجة لتمكين من الحصول على وسائل معيشة بنفسه دون ان يكون عاله على غيرهن فإذا كان الفرد عاجزاً عن العمل والكسب لنفسه يأتى دور المرحلة الثانية .

○ **المرحلة الثانية هى :** ما تقوم به الدولة بالعمل على تطبيق مبدأ توفير الحاجات الأساسية للفرد وهو ما يسمى بمبدأ الضمان الاجتماعى والذى يركز على أساسين يستمد مبرراته الشرعية منها ك ويتمثل الاساس

الأول للضمان الاجتماعي في التكافل العام وهذا المبدأ الذي يحث فيه الإسلام أفراد المجتمع على كفالة بعضهم البعض وذلك باعتباره لكفالة المحتاجين فريضة من فرائضه وهي تعتبر أيضاً من مسئوليات الدولة كونها تقوم على رعاية أفرادها والعناية بهم .

➤ ثانياً: تدخل الدولة لحل الأزمات الاقتصادية الناتجة عن الاحتكار :

يحترم الإسلام حرية الأفراد وسلوكاتهم ونشاطاتهم الاقتصادية ويعتبر أن الحرية والتدخل اعلان مكرمان البعض لبعضهما البعض في حالة الحاجة للتدخل في النشاطات والمبادلات الاقتصادية وللدولة دور تقوم به في مراقبة الفعاليات الاقتصادية التي تجري في المجتمع بكافة صورها الإنتاجية والاستهلاكية والعمل على تشجيع الإنتاج ، والحفز على الاستثمار ضمن الأطر الشرعية ومحاربة كل الوسائل التي تؤدي على حدوث خلل في النشاطات الاقتصادية التي تمارس وتلحق الضرر بالمجتمع وأبنائه وبسبب الأزمات الاقتصادية حيث ان اساليب التعامل في السوق الغسلاى تقوم ضمن غطار من الاخلاق المستمدة من الشريعة الإسلامية حيث يتعامل المنتجين والمستهلكين وتتم فيه معظم النشاطات الاقتصادية وهو مركز هذه النشاطات إلا أنه لابد للدولة أن تتدخل في حالة حدوث أزمة هذا السوق وذلك لمنع حدوث الخلل بين المتعاملين في هذا السوق من بائعين ومشتريين ومن هذه الأزمات التي تتطلب تدخل الدولة لمنع حدوثها الاحتكار .

○ الاحتكار (Monopoly):

الاحتكار لغة : حبس الطعام للغلاء .

الاحتكار اصطلاحاً : حبس الزرع عن البيع لتحسين أوقات الغلاء .

والاحتكار في الاقتصاد : هو حالة من حالات السوق يتم فيها التحكم فى الأسعار والكميات المعروضة من السلع والخدمات .

تحريم الاحتكار وأضراره الاقتصادية :

عمل الإسلام على منع الظلم ونشر الهير والعدل بين الناس وذلك بتحريم كل ما يلحق الضرر بهم ومن المعاملات التى تلحق الضرر بأفراد الأمة والاحتكار ولذلك نجد أن الإسلام يحرم الاحتكار وورد دليل تحريمه فى أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم وذلك فيما رواه سعيد بن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (من احتكر فهو خاطئ) .

ومن منع صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم للاحتكار ما روى أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه " خرج مع أصحابه فرأى طعاماص كثيراً قد ألقى على باب مكة فقال : ما هذا الطعام ؟ فقالوا : جلب إلينا ، فقال: بارك الله فيه، وفيه حلبة، فقيل له، فإنه قد احتكر، قال ومن احتكره؟ قالوا: فلان مولى عثمان وفلان مولاك، فأرسل غليهما، فقال: حاجة لكما على احتكار طعام المسلمين "قالا: نشترى بأموالنا ونبيع، قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: من احتكر على المسلمين طعامهم لم يمت حتى يعمر به الله به بالجذام أو الإفلاس" وفى قول آخر للرسول الكريم صلى الله عليه وسلم "لا يحتكر إلا خاطئ"

من خلال ما ورد من أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم وأفعال الصحابة عليهم رضوان الله كان حكم الاحتكار فيما يقتات به الناس هو التحريم والحكمة فى ذلك أن الاحتكار يؤدى إلى عدة مساوئ اقتصادية تؤدى إلى إلحاق الضرر بأبناء المجتمع لعل من أبرزها"

١- إن ارتفاع أثمان السلع عن قيمتها الحقيقية في حالة توفرها بالسوق وتكون نتيجة الارتفاع شراء هذه السلع الضرورية له ويحرقه من سد حاجاته مما يلحق الأضرار بأفراد المجتمع غير القادرين على دفع أثمان السلع اللازمة لهم. يقول ابن خلدون، في ذلك: والله أعلم أن الناس لحاجاتهم إلى الأقوات مضطرون إلى ما يبذلون فيها من المال اضطراراً فتبقى النفوس متعلقة به وفي تعلق النفوس بما له سر كبير في باله على من يأخذ مجاناً ولعله الذي اعتبره الشارع في أخذ أموال الناس بالباطل" استخدم كل من شأنه تحسين وتجديد الوسائل المستخدمة في الإنتاج نتيجة لغياب عنصر المنافسة في الأسواق الإنتاجية.

٢- أن ممارسة أساليب الاحتكار والتي تتعلق بالسيطرة على المواد الأولية والتحكم بالإنتاج.

٣- يدفع الاحتكار نحو تحديد الإنتاج وتقليل الكميات المنجة للحصول على أقصى حد ممكن من الأرباح مما يؤدي إلى عدم التوظيف الكامل للموارد الإنتاجية من عمال وموارد أولية والتي تدخل في الإنتاج وهي ذات أثر سلبي على الناتج القومي الإجمالي فتتعدم الفرصة لتحقيق الإشباع الكامل لحاجات المجتمع من السلع والخدمات.
